الأمم المتحدة
S/2018/657
مجلس الأمن
Distr.: General
9 July 2018
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجّهة من الحركة السياسية النسوية السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) فرانسوا **دولاتر**

270718 130718 18-11358 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

نكتب إليكم من الحركة السياسية النسوية السورية لنشارككم موقفنا بشأن التصعيدات الحاصلة على أرض سوريا التي تؤثر على جهود مسار السلام التي تبذلونها، فنحن ننظر بقلق شديد إلى مصير أكثر من مليون من المدنيين في جنوب سوريا. فمنذ ١٨ حزيران/يونيه شنت قوات نظام الأسد المدعومة من روسيا هجوماً لا هوادة فيه على الأبرياء من النساء والرجال والأطفال في درعا. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن جنوب سوريا مشمول بمذكرة إنشاء مناطق تخفيف التوتر في الجمهورية العربية السورية المتفق عليه في أستانا، كطرف ضامن بمشاركة أمريكية ودول أخرى تربطها المصالح في الجنوب في تموز/يوليه ٢٠١٧، فإن ذلك يبرهن بوضوح على أن عدم مواجهة نظام الأسد عواقب حقيقية لاستبداده لا ينتج عنه سوى زيادة في الطغيان والعنف وإصرار عليهما على حساب المدنيين.

وخلال الأسبوعين الماضيين، أودت الأعمال العدائية بحياة مدنيين وتضررت بشكل كبير البنية التحتية وشرد قسراً ما يقدر بـ ٤٥ ٠٠٠ — ٥٠ ٠٠٠ شخص حتى الآن حسب تقديرات الأمم المتحدة. وتوثق التقارير خمس غارات جوية على المستشفيات والمراكز الطبية في بصرى الحرير والمسيفرة وصيدا والحراك وجيزة، بالإضافة إلى الضربات الجوية لروضة أطفال في مدينة نوى ومركز للدفاع المدني في مسكة ومسجد في الغارية الشرقية، ولم تستثن الملاجئ تحت الأرض، وخروج المشافي الطبية عن العمل. ومن الجدير بالذكر أن مئات الآلاف من الأشخاص يعتمدون على مواد الإغاثة الأساسية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها عبر الحدود مع الأردن، وبما أن المخزون الأولي في جنوب سورية ينضب بسرعة، فإن خطر سوء التغذية وتفشي الأمراض في ازدياد. ووردت تقارير من محافظة السويداء أن النساء عليهن دفع رسوم ''غير رسمية'' على حاجز يتبع للميلشيات التابعة للنظام السوري للعبور إلى المحافظة الآمنة، مما يعرض حياة النساء للخطر الشديد عن طريق الابتزاز من الناحية الأمنية إضافة لما يعانينه من القصف الممنهج ومن خطر النزوح الداخلي لافتقادهن أبسط مقومات الحياة البسيطة في العراء على الحدود الأردنية وازدياد خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

وكلنا يعلم النتائج الكارثية في درعا إذا فشل مجلس الأمن والمجتمع الدولي في التصرف في الأيام القادمة. فعدد القتلى سيرتفع وسيتزايد النزوح بشكل كبير وسيتعرض المزيد من النساء والفتيات للعنف القائم على النوع الاجتماعي وسيتم السماح بارتكاب جرائم حرب أخرى في سوريا وستزيد مسؤولياتكم لتجنبها. وسيزيد التعقيد لإضعاف أي مفاوضات سلام مجدية تؤثر على المسار السياسي بتكرار ذات السيناريو السابق في حلب والغوطة الشرقية وحمص وغيرها من الأماكن في سوريا، فقد أصبحت تكاليف التقاعس متزايدة بشكل طردي بالنظر إلى ملايين الأرواح المعرضة للخطر في جميع أنحاء جنوب سوريا.

وتطالب الحركة السياسية النسوية السورية مجلس الأمن باستخدام كل الوسائل المتاحة له لحماية المدنيين من الهجمات العشوائية من نظام الأسد وحليفته روسيا، كما نطالب بأن ينظر مجلس الأمن في كل السبل الممكنة لممارسة الضغط على نظام الأسد وداعميه ومحرضيه، بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية وتدابير تجارية للحد من طغيانه، وأن يتحمل المجلس مسؤولياته من خلال تفعيل حماية المدنيين.

ونحن في الحركة السياسية النسوية السورية نطالب مجلس الأمن باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان وصول العاملين في مجال المساعدات الإنسانية بصورة فورية ومستمرة وغير مقيدة إلى جميع أنحاء جنوب سوريا وما يتطلبه ذلك من زيادة في الدعم المالي والمادي للسوريين داخل منطقة درعا وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية المستقلة، ونطلب من مجلس الأمن متابعة الجهود الرامية إلى وصول هذه المساعدات الإنسانية لمن يستحقها وتطبيق قراري مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) وكل القرارات ذات الصلة وآخرها القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧).

وأخيراً، تدعو الحركة السياسية النسوية السورية أعضاء مجلس الأمن إلى تهيئة الظروف التي يمكن من خلالها الشروع في مفاوضات سياسية ذات مصداقية والالتزام بتنفيذ القرارات الدولية، وخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومرجعيته بيان جنيف ١ لعام ٢٠١٢، مع أننا نقدر الدعم الذي قدمه أعضاء المجلس للمرأة السورية والاهتمام بإدراجنا على قدم المساواة في العملية السياسية للمشاركة في صنع قرار من أجل سلام مستدام، ولكن هذا الدعم غير كاف إذا لم يتم العمل لاستخدام سلطتكم الممنوحة لكم لإنجاز توافقات دولية تلزم النظام السوري بوقف هجومه على المدنيين واستخدامه العشوائي للأسلحة التقليدية والمحرمة دولياً بذريعة محاربة الإرهاب، والجلوس على طاولة المفاوضات بشكل جدي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا واجه النظام السوري وحلفاؤه عواقب حقيقية لقتلهم الوحشي للمدنيين دون عقاب على الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

(*توقيع*) الأمانة العامة للحركة السياسية النسوية السورية